دور مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التوافق بين مخرجاتها وسوق العمل في الجزائر
جامعة المدية نموذجا

نصرالدين بن نذير*

فائزة بعيليش**

Abstract:

The main objective of the presence of higher education, it is the dissemination of science and knowledge, and to be aware of the latest developments of modern science, and meet the needs of society, and to meet the labor market requirements. Thereafter, to provide economic enterprises multidisciplinary human resources required amount and indisputable quality. By disclosing no secret, if we say that the output of university graduates Yahia Fares Medea each academic year, like other Algerian institutions of higher education, far exceeds the open financial positions, either in economic sectors where in the administration of public or private management, in addition to the flagrant non adequacy of certain specialties with the labor market requirements, something that lead to an acute problem of unemployment in the category of university graduates.

Keys words: Higher education, the results of higher education, the quality of output of higher education, the labor market.

Résumé :

L'objectif principal de la présence des établissements d'enseignement supérieur, c'est la diffusion de la science et de la connaissance, et d'être au courant des dernières nouveautés des sciences modernes, et de subvenir aux besoins de la société, et ainsi de répondre aux exigences du marché du travail. Par la suite, mettre à la disposition des entreprises économiques des ressources humaines pluridisciplinaires en quantité requise et en qualité indiscutable. Si on dit que les output des diplômés de l'université de Yahia Fares de Médéa chaque année universitaire ,tout comme les autres institutions algériennes de l'enseignement supérieur, dépasse de loin les postes financiers ouverts, que ce soit dans les secteurs économiques où dans l'administration de la gestion publique ou privée, en plus de la non adéquation flagrante de certaines spécialités avec les exigences du marché du travail, chose qui à engendrer un problème aigu du chômage dans la catégorie des diplômés universitaires.

Mots clés : Enseignement supérieur, les résultats de l'enseignement supérieur, la qualité des outputs de l'enseignement supérieur, le marché du travail.

* أستاذ محاضر–أ– جامعة البليدة 2.

** طالبة دكتوراه جامعة البليدة 2.

الملخص:

تعتبر الغاية الأساسية من تواجد مؤسسات التعليم العالي هي نشر العلم والمعرفة ومواكبة آخر تطورات العلم الحديث وتلبية حاجات المجتمع بالإضافة إلى تلبية احتياجات سوق الشغل، أي توفير موارد بشرية بعدة تخصصات بالكم والكيف الذي تحتاج إليه المؤسسات الجزائرية، ولا يخفى علينا أن ما تنتجه جامعة يحي فارس بالمدية كباقي مؤسسات التعليم العالي الجزائرية من خريجين في كل سنة دراسية يفوق المناصب المالية المفتوحة بكثير سواء كانت في القطاعات الاقتصادية أو الإدارية الخاصة والعمومية، وفي كثير من الأحيان بعض التخصصات لا تناسب البتة ما يحتاجه سوق الشغل ما يؤدي إلى الوقوع في مشكل البطالة في فئة خريجي الجامعات.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، مخرجات التعليم العالي، جودة مخرجات التعليم العالي، سوق الشغل.

مقدمة:

تواجه مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة والجامعات خصوصا تحولات ومتغيرات تقودها إلى عولمة البرامج التعليمية التي فرضتها القوى الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية وثورة المعلومات وغيرها، والتي تضعها أمام تحديات جديدة وكبيرة تلزمها أن تحول اهتمامها حاليا نحو تحقيق مخرجات وفق متطلبات سوق العمل بتخصصات مختلفة حديثة وفعالة تمثل موردا هاما للمؤسسات والهيئات المستقبلة بشكل يجعلها تواكب مستجدات العولمة، كما تلعب دورا مهما في تعظيم تنافسيتها ومواجهة الأزمات القائمة والمحتملة، ذلك فإن الجامعات ليس من مهماتها نقل المعارف وتجميعها وتوزيعها على الطلاب فقط، بل هي مطالبة كذلك بتوليد المعارف الجديدة واحتوائها، من خلال البحوث العلمية حتى تشجع عملية الابداع والذي سيكون كقاعدة أساسية للاستثمار بشتى أنواعه لرفع اقتصاد البلد وتنمية الوطن.

إن التزايد الهائل لطالبي العمل من خريجي مؤسسات التعليم العالي وخاصة الجامعات يضع وزارة التشغيل الجزائرية أمام واقع جد متأزم للبحث عن آليات تمكنها من احتواء الكم المتزايد لطالبي التوظيف، كما يدفعها هذا الوضع لصياغة استراتيجيات تشغيل فعالة تقلل من أزمة البطالة الخانقة التي يعرفها حاملي الشهادات ذوي التخصصات المختلفة والناتجة عن ظاهرة عدم التنسيق بين الجامعات وسوق العمل، مما يفرض على هذه مؤسسات التخلص من سيطرة التعليم التقليدي

وإيجاد أفضل المناهج والسبل في تسيير وتعليم الطلاب بشكل فعال يمكنها من تحقيق التوافق بين مخرجاتها ومتطلبات سوق الشغل التي يجب أن تستجيب للتقدم التكنولوجي والمعرفي وتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني، وبناء عليه يتبادر إلينا طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن يحقق التعليم العالي مخرجات تساهم في الاستجابة الفعالة لمتطلبات سوق الشغل في ولاية المدية؟

وتكمن أهمية الدراسة في كونها تسعى إلى الكشف عن فاعلية البرامج والمناهج التعليمية الجامعية في تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر.

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن فاعلية التعليم العالي في تحقيق التوافق بين مخرجاته وما تحتاجه المؤسسات بمختلف نشاطاتها سواء العمومية أو الخاصة، وبالتحديد هدفت إلى:

- التعرف على طبيعة مؤسسات التعليم العالي ومخرجاتها، وعلى أهم الاستراتيجيات المتبعة في تحسين جودة التعليم العالي للتمكن من تحقيق مخرجات ذات تخصصات مطلوبة من سوق العمل، ملائمة للتكيف مع مستجدات البيئة؛
- معرفة الخصوصيات التي تتميز بها جامعة يحي فارس بالمدية وإبراز أهم الاختصاصات والمهارات المطلوبة في سوق الشغل بولاية المدية من مخرجات جامعة يحي فارس بالمدية.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وتقييم دور مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التوافق بين مخرجاتها وسوق العمل في الجزائر، جزأت الدراسة إلى العناصر الآتية:

- طبيعة مؤسسات التعليم العالي وجودة مخرجاتها؛
- سوق الشغل الجزائري ومتطلباته؛
- دراسة واقع مخرجات جامعة يحي فارس وسوق الشغل بولاية المدية.

1) طبيعة مؤسسات التعليم العالي وجودة مخرجاتها:

يتزايد اهتمام مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة بتحقيق مخرجات ذات مواهب متميزة، لذلك هي تسعى بجميع إمكانياتها المادية والبشرية للعمل بجدية وفق منظومة مؤسساتية عصرية حتى تستطيع أن تهيئ جو ملائم للطالب الجزائري وتواكب مستجدات البيئة خاصة التطور التكنولوجي والتقدم العلمي وتوسيع نطاق البحث العلمي.

1-1) طبيعة مؤسسات التعليم العالي:

يحقق التعليم العالي أهداف تصبو إليها المجتمعات، فتمتلك مؤسسات التعليم العالي الدور البارز في مواكبة التطور الفكري والتكنولوجي السريع من خلال وظائفها الرئيسية (التدريسية، البحث العلمي، خدمة المجتمع المحلي)، حيث ترتكز هذه المؤسسات على العلم والبحوث العلمية على المستوى الجزئي والهيكلي، إذ يقع على عاتقها تطوير المجتمع وتقدمه.

1-1-1) مفهوم التعليم العالي:

يعد التعليم العالي الركيزة الأساسية في المنظومة العالمية الجديدة للتقدم والتطور إذ أصبح نتاج العقل الإنساني وسيلة تنافس الأمم على امتلاك المعرفة واستخدامها في الإبداع العلمي، فيعرف التعليم العالي على أنه ذلك التعليم الذي يقوم على التوجيه والإرشاد وصقل مواهب الطالب وملكته المعرفية، وبناء شخصيته، وتنمية قدراته ومساعدته على إبراز واستخدام كل ما لديه من إمكانيات في الترشيد والتطوير والابتكار.[1] ولأنَّ التعليم الجامعي يعني الفكر، والفكر يعني الأبحاث العلمية، والأبحاث تعني التقدم التكنولوجي، ولذا فإن توقف أمة عن التفكير مصيرها الاضمحلال والانهيار والزوال.[2]

وتتمثل أهم أغراض مؤسسات التعليم العالي وبالأخص الجامعة في النقاط التالية:[3]

- أنها تدرب طبقة الفنيين العليا في المجتمع، ومن ثم معظم من يشغلون وظائفه الرئيسية؛
- أنها مركز البحث العلمي والتفكير العلمي الخلاَّق، كما أنها تدرب معظم العاملين بالبحوث الذين يتطلبهم المجتمع؛

– أنها كمجتمع يضم المدرسين والباحثين والطلاب تعد مركزا فعالا للنشاط الثقافي والتجديد الاجتماعي والخلقي.

1-1-2) خصائص مؤسسات التعليم العالي:

تساهم مؤسسات التعليم العالي في تنمية أفراد المجتمعات خاصة من الناحية الفكرية، وتمتلك هذه المؤسسات عدة خصائص نذكر منها:[4]

– خاصية التناقض ما بين مهمتين أساسيتين لمنظمة التعليم العالي _مهمة التعليم ومهمة البحث العلمي_ أن معالجة إحدى المهمتين قد يلحق خسارة بنشاط المؤسسة في الدائرة الأخرى من النشاط، بالإضافة إلى خاصية تعقيد تقييم النشاط التعليمي والنشاط البحثي وتعقيد المراقبة؛

– تمتاز بتعدد الأهداف الإنتاجية والخدمية وغيرها سواء كانت اجتماعية، علمية، اقتصادية؛

– دقة التخصص في الوظائف، إذ تتجه المؤسسة إلى شدة الدقة في المهارات الوظيفية.

1-1-3) التحديات المعاصرة لمؤسسات التعليم العالي:

تعتبر مؤسسات التعليم العالي من أولويات اهتمام الحكومات في الدول، لأنها منبع العلم والمعرفة والبوصلة التي تحدد سير نمو الدول وتنميتها ولكن تبقى أمامها التحديات التالية:

– أن معظم الجامعات العربية الحكومية تستمد مواردها المالية من إعانة الدولة، وهذا ما يجعلها ملتزمة دائما بالأنظمة والتعليمات المالية العامة، الأمر الذي يفقدها الكثير من المرونة وسرعة الحركة والتطوير المستمر والاستجابة لمتغيرات البيئية؛

– ازدياد أهمية الوجه التطبيقي في التعليم العالي ذو الصلة بالحصول على المعارف المهنية المتخصصة مما يقتضي تغير تكنولوجيا التعليم؛[5]

– تواجه مؤسسات التعليم العالي والجامعي العربية تحديات وتهديدات بالغة الخطورة نشأت عن المتغيرات التي غيرت شكل العالم وأوجدت نظاما عالميا جديدا يعتمد العلم والتطوير التكنولوجي المتسارع أساسا، ويستند إلى تقنيات عالية التقدم والتفوق.[6]

1-1-4) تجديد التعليم العالي كمدخل للجودة:

يعتبر التعليم العالي القلب النابض لكثير من المؤسسات الاقتصادية، وعليه يعتمد نجاح

المؤسسات في توظيف الموارد البشرية إلى حد كبير على جودة التعليم العالي، التي يصعب تحديد مفهومها في مجال التعليم العالي لما تتميز به مؤسساته من استقلالية في تحديد الرؤية والرسالة، إذ أن الجودة ليست محددة لعدم وجود المثالية في التعليم العالي، فقد ظهرت عدة مفاهيم للجودة تكيفا مع مختلف الظروف منها الجودة كمقياس للتميز، الجودة كقيمة نقدية، الجودة تمثل رضا العميل، الجودة كنقطة تحول (عند المتعلم). وقد حدد مفهوم جودة التعليم العالي باعتباره من أبرز توقعات مجموعات المصالح من طلبة وقيادات منظومة التعليم العالي وكذا القيادات الجامعية بالإضافة إلى المدرسون وقطاع الأعمال والمجتمع".[7] بينما طرح معنى جودة التعليم بوجهة نظر أخرى "بتلك القدرة على التوفيق بين مخرجات التعليم وسوق العمل حيث يكمن توفيق وتوازن تلك القدرة في المجهودات المادية وغير مادية التي تبذلها المؤسسة الجامعية لتطوير العملية التعليمية التي من المفروض أنها تفرز كم من المعارف والطرائق الفكرية المبدعة، التي تعد جوهر وقاعدة أساسية للعملية الإنتاجية والإبداعية بالتحديد ومن ثم فكثيرا من المهتمين بموضوع جودة التعليم يبلورون ذاك المفهوم بأن يدل على معنى المعيار لأجل المقارنة بين قيمة الناتج التعليمي ومعدل الإنفاق المادي على العملية التعليمية".[8] ومهما اختلف وجهات النظر في تعريف جودة التعليم العالي فإنها كلها تتفق على أن جودة التعليم العالي هي تلك الخصائص التي تميز هيكل ومضمون مؤسسات التعليم العالي المحققة لأهداف منظومة التعليم العالي والملبية لحاجت المجتمع.

1-2) جودة مخرجات التعليم العالي:

التعليم العالي مثله مثل أي عملية إنتاجية للخدمات التي يجب أن تكون مخرجاتها ذات جودة حتى تلقى القبول من المستفيدين منها، إذ يستفيد من التعليم العالي الطلبة والمجتمع ككل، وسنطرح بعض النقاط المتعلقة بجودة مخرجات التعليم العالي.

1-2-1) مخرجات التعليم العالي وكفاءة التعليم:

للتعليم العالي مخرجات كثيرة وقد جاء التركيز على أهم أنواع المخرجات على النحو الأتي:[9]

- **المستوى النوعي للخريجين:** يعتبر الخريجون من أهم أنواع المخرجات التي تسعى المؤسسات التعليمية إلى الارتقاء بجودتها، ويركز هذا النوع من المخرجات على المعرفة الأساسية والمعلومات

التي تشكل البنية التحتية لجودة الخريجين، يرتبط المستوى النوعي للخريجين بقدرات الطلبة على متابعة وفهم الأسس والمبادئ المهنية وكذلك فهم وسائل تطبيقها في ميادين العمل.

- **الكتب والمؤلفات العلمية الموجهة إلى خدمة المجتمع**: يركز هذا العنصر على التفوق النوعي للمعرفة الذي تتميز به المؤسسة التعليمية على غيرها من المؤسسات المنتجة للمعرفة بما يمّكن من تطوير وأدراك المستويات العلمية والثقافية التي يحتاجها أفراد المجتمع.
- **البحث العلمي**: يحتل البحث العلمي أولوية من أولويات المؤسسة التعليمية، ويمكن القول بأن جودة البحث العلمي تشكل خاصية رئيسية تميز المؤسسة التعليمية عن غيرها من المؤسسات الأخرى، وتأتي علاقة البحث العلمي بمؤسسات سوق العمل من ارتكازه على الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بمشكلات المجتمع وحاجاته الفعلية.
- **المؤتمرات والندوات**: تلعب المؤتمرات والندوات دورا مهما في تبادل المعرفة وتحديث المعلومات وتلاقح الأفكار وتوضيح الرؤى في كافة التخصصات، وهي مقياس مهم من مقاييس كفاءة المؤسسة التعليمية.

ويمكن تلخيص أهم مخرجات التعليم العالي ضمن منظومة التعليم العالي في الشكل الموالي:

شكل رقم(01): العمليات الإنتاجية في منظومة التعليم العالي

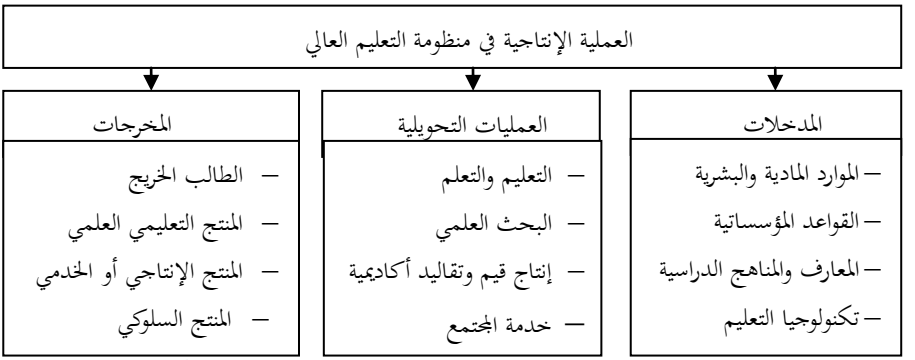

المصدر: جواد كاظم لفتة، «الإدارة الإستراتيجية لمنظومة التعليم العالي»، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص294.

من خلال الشكل نلاحظ أن الطالب موضوع على رأس قائمة مخرجات منظومة التعليم العالي، فهو من الأولويات التي تهتم بها مؤسسات التعليم العالي بتعليمه وغرس قيم ومبادئ فيه،

وتوجيهه إلى خدمة المجتمع، لذلك فأن هذه المؤسسات توفر له كل الإمكانيات من موارد بشرية ومادية وتنظيمية واستحداث مناهج ووضع برامج معاصرة للوصول إلى طالب جامعي متخرج بحصيلة علمية وفكرية مواكبة للتطور العلمي وللتغيرات العالمية وموافقة لمتطلبات سوق الشغل.

1-2-2) تقييم جودة مخرجات التعليم العالي:

إن جودة مخرجات التعليم العالي تتمثل في موائمة الخريجين من الطلبة لمتطلبات سوق الشغل على اعتبار إنهم منتجا لا بد أن يستجيب لخصائص معينة والتي منها:[10]

- أن يكون مزودا بالمعارف والمهارات والكفاءات التي تساعده في الاندماج في عالم العمل وتحقيق ؛
- أن يكون قادرا على التكيف مع ما يستجد من أحداث وتغيرات في عالم العمل؛
- أن تقوى لديه الدافعية للتعلم وتطوير معارفه وكفاءته باستمرار؛
- أن ينمي الفكر الناقد المساعد على الإبداع، ويكون لديه المسؤولية الأخلاقيات المهنية؛
- الاستجابة المثلى لحاجات المجتمع وتوظيف قدراتهم في النماء الاقتصادي والاجتماعي.

يتم تقييم الجودة في التعليم العالي من عدة جهات من مجموعة المصالح والتي على رأسها الطالب، وتتم وفق عدة معايير تكون بمثابة مؤشرات كمية ونوعية لقياس الجودة والتي تكون دائما نسبية وديناميكية بتغير العالم الأكاديمي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي.[11] فعملية التقييم ينتج عنها مجموعة من الفوائد تجنيها مؤسسات التعليم العالي والعاملون فيها وكذا الطلبة مما يساهم بقدر كبير في إعادة تشكيل هذه المؤسسات والذي يعيد ربطها بالعالم الواسع السياسي والاقتصادي، والتطور المعرفي والتكنولوجي.

2) سوق الشغل الجزائري ومتطلباته:

تتبنى الجزائر استراتيجيات بمختلف الآليات والأجهزة التي وضعتها لترقية سوق التشغيل ومساعدة الشباب خاصة من خريجي مؤسسات التعليم العالي على إيجاد مناصب شغل أو إنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة للاستثمار المحلي ولدفع عجلة التنمية الوطنية.

2-1) سوق الشغل بين العرض والطلب:

يعرف سوق الشغل بأنه المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل، والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو صاحب المؤسسة الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل. وبهذا فإن مكونات سوق العمل هي البائع والمشتري، وتختلف خصائص كل سوق عن الأخر على المستوى الدولي أو الإقليمي وحتى داخل القطاع، ومن أجل أن يقرر العامل أو الموظف الهجرة والانتقال من مكان إلى آخر يتعين عليه أن يقارن بين المنافع التي سيحصل عليها العامل الراغب في الانتقال وبين التكاليف التي سيتحملها ويتخذ قرار الانتقال في حالة تفوق حجم المنافع على حجم التكاليف.[12]

وتبدأ دراسة سوق العمل وتنتهي بتحليل الطلب والعرض الخاص بعنصر العمل، فالطلب على الأيدي العاملة على المستوى الإجمالي يمثل قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند اجر حقيقي، أما عرض العمل فيتضمن عدد العاملين الراغبين في عرض خدماتهم من العمل لقاء أجر معين.[13]

2-2) الموائمة بين مؤسسة التعليم العالي وسوق الشغل:

يرى بعض الباحثين أن التوسع التعليمي في الدول النامية وخاصة في الدراسات الجامعية والعليا قد أدى إلى وجود فائض في الخريجين عن حاجة سوق العمل وإلى وقوع قسم كبير منهم في البطالة المقنعة عند توظيف أعداد منهم أكثر من الحاجة أو البطالة الظاهرة عند عدم استيعابهم في القطاعات الاقتصادية والإدارية. إن أحد المرتكزات الفلسفية والمعرفية للمؤسسة التعليمية تنصب على إعداد وتأهيل أطر بشرية فاعلة ومتخصصة ملبية لاحتياجات المجتمع وقطاعات عمله، وعلى مستوى القطاع التعليمي، يكون تحقيق الأهداف مرهون بالمخرجات التعليمية وفرص التطور والتي غالبا ما تتحدد بالمحاور الأساسية الآتية:[14]

- التزويد بالمعرفة، درجة التمكن من الفهم؛
- تزويد المهارة، درجة تمكن العمل؛
- تزويد الحكمة، درجة التمكن من وضع الأولويات.

وفي هذا السياق فإن سياسات تشغيل الشباب المعتمدة في الجزائر كرست عدم التوافق النوعي، إذ أن المعالجة الاجتماعية لمشكل البطالة المبنية على توظيف أكبر عدد ممكن، وضعت الاعتبارات النوعية والرشادة الاقتصادية على الهامش. ومن أجل الاستجابة للمتطلبات الوظيفية الفنية منها والإدارية لا بد من تطوير مستمر لمنظومة التكوين.[15]

ومن أسباب عدم الموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل نذكر ما يلي:[16]

- انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتها تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية؛
- انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج إعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات اخرى؛
- سوء تنظيم سوق العمل.

2-3) سوق الشغل الجزائري:

برز في السنوات الأخيرة توجها للحكومة الجزائرية وتحديدا وزارة التشغيل لإصلاح منظومة التشغيل والتخفيض من حجم البطالة الجامعية بحيث تكون مهمتها تطوير سياسات التشغيل وتوسيع نطاق سوق الشغل بفتح أبواب الاستثمار المحلي والاجنبي لإنشاء مناصب عمل تمتص جانب من البطالة الخانقة التي يعرفها خريجي مؤسسات التعليم العالي.

كما خلق انخفاض الوفرة المالية بعد النكسة البترولية، وارتفاع معدل نمو السكان واتساع الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل إلى ظهور بوادر أزمة في سوق العمل، حيث ازدادت حصة الشباب البطالين بما فيهم المتحصلين على شهادات والذين يشكلون جزء معتبرا من عارضي العمل. فلقد أثبت الحدث القائم أن الداخلين الجدد لسوق العمل في تنام مستمر، بالمقارنة مع فرص التشغيل المستحدثة سواء في القطاعين العام أو الخاص، وبات من الواضح عدم التوازن بين طلب وعرض العمل، وهذا الواقع يحول البطالة إلى ظاهرة مزمنة تتفاقم معدلاتها ولعلها بلغت مستويات مخيفة مخلقة أزيد من مليوني عاطل عن العمل يأتي في مقدمتهم

حجما وخصوصية الشباب والنساء.

وقد نظمت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الطبعة الخامسة للصالون الوطني للتشغيل "سلام 2015" تحت شعار «التكوين مفتاح لعالم الشغل» خلال شهر ابريل 2015 بقصر المعارض_الصنوبر البحري، ويعبر ذلك الشعار عن الاهتمام الذي توليه السلطات العمومية لمسألة تحسين قابلية التشغيل لدى الشباب، والتي تتمثل في قدرة الفرد على الحصول أو الاحتفاظ بمنصب شغل وبالتالي تكييف عند الاقتضاء وباستمرار جميع قدراته ومهاراته حسب متطلبات السوق، حيث ترتبط هذه القدرة بمجموع المهارات والخبرات التي تراكمت لديه على مدى الحياة والتي تمثل بالتالي أداة باتت ضرورية في أي مسار للاندماج المهني. وهدف الصالون إلى التعريف بمختلف الأجهزة الخاصة بترقية التشغيل واستحداث المؤسسات المصغرة لاسيما لدى فئة الشباب الباحثين عن مسار مهني سواء من خلال العمل المأجور أو من خلال ممارسة الأنشطة. وهذا الحدث يسمح بتعرف المتعاملين الاقتصاديين والمسيرين من مختلف القطاعات بالتعرف على قدرات المناولة لدى المؤسسات المصغرة العارضة، وذلك بغرض دراسة فرص وامكانيات الشراكة والتعاون مع الشركاء الجدد والممولين في إطار متطلباتهم.[17]

وبذلك تتضمن سياسة التشغيل الجزائرية مجموع التدابير التي تسهل توظيف المزيد من العمالة من طرف المؤسسات، حيث تتوجه هذه التدابير بشكل خاص نحو ترقية سوق العمل بشكل تجعله يستجيب إلى الظروف التي تعيشها هذه المؤسسات، وعلى هذا الأساس تتميز سياسات التشغيل غالبا بكونها سياسات ذات طابع هيكلي لأنها تستهدف نزع العراقيل التي تحول دون تحقيق مستوى التشغيل المأمول من طرف المؤسسات.

ومن جهة أخرى تقوم الحكومة الجزائرية بمجهود كبير في تشغيل وتوظيف شريحة كبيرة من المجتمع خاصة خريجي الجامعات، فقد أوضح المدير العام لفرص العمل والاندماج في الوزارة أن ما يقرب من 47.000 من الباحثين عن عمل في 2014 كجزء من الوكالة الوطنية للتشغيل، في حين أدرج 20.867 آخرين في الجهاز للمساعدة في الإدماج المهني وقد تم إنشاء 7.865 مشروع من

المشاريع الصغرى في 2014 في الجنوب في إطار خطط العمل، ولا سيما الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتامين عن البطالة.

وقد أوضح المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل أنه تم تسجيل حوالي 1,2 مليون باحث عن عمل في كافة مجالات العمل خلال الشهرين الأولين من 2015. وأدلى بتصريحاته حول تدني عدد طالبي العمل خلال 2014، بحيث أدمج بعض الباحثين عن العمل من 36.600 مع 308.000 في القطاع الاقتصادي.[18] وأكد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي أن من أهم مميزات سوق العمل هو تسجيل 300.000 طلب إضافي سنويا، من بينهم 120.000 طلب من طرف خريجي التعليم العالي.[19]

2-4) متطلبات سوق الشغل الجزائري:

سوق الشغل الجزائري أصبح له متطلبات جديدة غير تقليدية تقوم على العلم من أجل التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوظيف نوعي للموارد البشرية، والرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات المستقطبة لتلك القوى الفكرية التي أضحت ضرورة تكيف هذه المؤسسات مع الاقتصاديات والإدارات الدولية. ومن أهم متطلبات سوق الشغل الجزائري ما يلي:

- العمل يعرف تكثيف وارتفاع في مستوى النوعية بالتوافق مع تكثف وتنوع المعرف التي يشهدها العالم، لأنه يستفيد من تراكم المعرفة العلمية والتقنية، والتي تتطلب التطوير الدائم للأفراد مما يسمح لهم اكتساب المهارات اللازمة لإدماجهم في النظام الاقتصادي؛[20]
- تحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ إنشاء فرص العمل؛
- الشراكة الحقيقية مع أصحاب المصلحة من القطاعات العامة والخاصة والخريجين؛
- نقل التقنية والمعرفة ويتم ذلك بالتواصل الوثيق مع الجامعات المختلفة؛[21]
- التعليم القائم على الإبداع والابتكارات ونشر ثقافة ريادة الأعمال في أوساط الطلبة؛
- توطيد العلاقات مع المؤسسات الاقتصادية.[22]

2-5) المؤسسات الفاعلة في سوق الشغل الجزائري:

في ظل هيكل الاقتصاد الجديد المؤسس على المعارف، تحل ظروف السوق مكان تحكم الدولة باعتبارها آلية رئيسية لتوجيه التعليم العالي، إذ تؤثر في سلوك مؤسسات التعليم العالي استجابة للتغير وتحقيقا لاحتياجات السوق وجعل الخريج قابلا للحصول على وظيفة، حيث يزداد الاعتراف في البلدان المتطورة، بأن التطور الوظيفي الناجح للإنسان في الظروف المعاصرة يمكن تأمينه فقط من خلال منظومة تعليم تأخذ بالاعتبار العمليات المتواصلة بلا انقطاع للعولمة، وتنشط في سوق الشغل الجزائري جهات فاعلة لتسيير عملية التشغيل لذوي الشهادات الجامعية وغيرهم وهي مؤسسات مكلفة بتنفيذ برامج التشغيل واحداث الأنشطة، والتي تتكون من البنية التالية:[23]

- الوكالة الوطنية للتشغيل والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- وكالة التنمية الاجتماعية والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

وقد لعبت هذه المؤسسات أدوارا عملياتية هامة في توجيه وتشكيل قوة العمل في سوق الشغل الجزائري، فقد كانت همزة وصل بين خريجي مؤسسات التعليم العالي ذوي الشهادات والمؤسسات العارضة لمناصب الشغل من خلال برامج متعددة والتي حاولت من خلالها تثقيف وزيادة وعي طالبي العمل وتوجيههم إلى الوظائف المتوفرة والتي تلائم تخصصاتهم وفق احتياجات سوق الشغل.

ويمكن إعطاء نظرة عامة عن مسار الطالب الجزائري في سوق الشغل الجزائري عبر وكالات التشغيل في الشكل التالي:

الشكل رقم(02): مسار خريجي التعليم العالي في سوق الشغل الجزائري

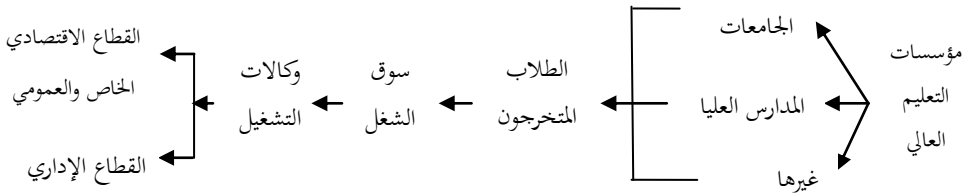

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من معطيات الدراسة.

3) دراسة واقع مخرجات جامعة يحي فارس وسوق الشغل بولاية المدية:

حدث تطور كبير في جامعة يحي فارس بالمدية من ناحية تطورها كمعهد ومن ثم كمركز جامعي ثم كجامعة منذ إنشائها، ومن حيث تطور اختصاصاتها وكذا موردها البشري كما ونوعا، ومن حيث زيادة إمكانياتها وتجهيزاتها وتوسع كلياتها، في حين عرف سوق الشغل بولاية المدية توسعا من جهة بالاستثمارات المحلية والاجنبية، ومن جهة أخرى فشل في احتواء وتشغيل البطالين وخاصة خريجي جامعة يحي فارس المتزايد عددهم من سنة إلى أخرى.

3-1) مخرجات جامعة يحي فارس بالمدية:

تشهد جامعة يحي فارس بالمدية زيادة محسوسة في الطلب على خدمات التعليم وارتفاع معدلات الالتحاق بكليات الجامعة، مما يزيد الضغط على هذه المؤسسة ويفرض عليها إيجاد سياسات ترمي إلى تعزيز قدرات التعليم وتلبية الطلب على التعليم الجامعي وتحقيقا لتغطية فرص العمل المتاحة بسوق الشغل لولاية المدية.

3-1-1) لمحة عن جامعة يحي فارس بالمدية:

تعتبر جامعة يحي فارس بالمدية من المؤسسات الجامعية التي أنشأت من أجل توفير التعليم العالي في ميادين مختلفة، حيث كانت في سنة 1989 معهدا وطنيا للتعليم العالي في الالكتروتقنية وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 89/48 الصادر بتاريخ 11 افريل 1989. ليتم ترقيته في سنة 2000 إلى مركز جامعي بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 2000/189 المؤرخ في 25 جويلية 2000 ويشمل المركز على أربعة معاهد هي: معهد العلوم والتكنولوجيا، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، معهد العلوم القانونية والإدارية، معهد الآداب واللغات، وفيما بعد وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09/11 المؤرخ في 4 جانفي 2009 تم ترقية المركز الجامعي إلى جامعة، وقد حددت الكليات التي تتكون منها الجامعة كما يلي: كلية الأدب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، كلية الحقوق، وكلية العلوم والتكنولوجيا.[24] وأصبحت ولاية المدية تولي اهتمام اقصى بالتعليم العالي بها الذي شهد مسيرة محفوفة بالتحديات والطموحات على مر 26 سنة لتحقيق الجودة في الأداء الجامعي والوصول إلى نظام تعليم عال

ذي جودة عالية قادرة على إعداد أطر بشرية تتمتع بشخصية مصقولة متكاملة قادرة على مواكبة تطورات المعرفة.[25]

3-1-2) الإمكانات المادية والطاقات البشرية في جامعة يحي فارس بالمدية:

تعتبر الخدمات الجامعية في ولاية بالمدية على غرار الولايات الأخرى للوطن من أهم الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للمواطنين والمقيمين على حد سواء. إذ يعد التعليم الجامعي مجالا واسعا للعلم والمعرفة والبحث العلمي، وبذلك فهي تتوافر على إمكانيات مادية وبشرية هائلة والتي تتوسع وتنمو بمرور الزمن نظرا لزيادة النمو الديمغرافي لولاية المدية وزيادة الطلب على خدمات التعليم والتقدم العلمي، فبلغ عدد الكليات أربع كليات بالإضافة إلى قطب جامعي في طريق الإنجاز في بلدية وزرة والتي لا تبعد كثيرا من حيث المسافة على وسط المدينة، وقد صاحب هذا التوسع_ ولعوامل أخرى_ زيادة الطلب على الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية حيث بلغ عدد طلاب الجامعة خلال السنة الدراسية 2014-2015 إلى 19.944 طالب، ومع هذا التوسع وبالنظر إلى زيادة الطلب على الخدمات الجامعية ظهر ازدياد مطرد لأعضاء هيئة التدريس والمقدر عددهم خلال السنة الدراسية 2015/2014 بـ 673 أستاذ، ونوضح بالتفصيل التطور العددي للطلبة والأساتذة في الجداول التالية:

جدول رقم(01): تطور أعضاء هيئة التدريس حسب الدرجة العلمية

الموسم الجامعي	أستاذ التعليم العالي	أستاذ محاضر	أستاذ مساعد	المجموع	نسبة النمو
2011/2010	7	59	364	430	-
2012/2011	8	81	425	514	19,53
2013/2012	14	99	498	611	18,87
2014/2013	17	120	514	651	6,55
2015/2014	19	163	491	673	3,38

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات مكتب الإحصاء، رئاسة جامعة يحي فارس بالمدية، جويلية 2015.

يوضح الجدول رقم (1) تطور أعضاء هيئة التدريس وتطورها خلال السنوات (2010 _ 2015)، فتتذبذب النسب بين الزيادة والنقصان خلال السنوات المطروحة في البحث والتي تعتمد

على التحصيل الأكاديمي واستيفاء شروط القبول في التوظيف كأساتذة وفي الترقية إلى المستويات العليا في التعليم العالي.

وبالرجوع إلى الإحصائيات أعلاه والتي توافر عليها بحثنا يتضح التقارب الواضح للنسب المئوية للأساتذة إذ أن تطور عدد الأساتذة في هيئة التدريس مرجعه الترقيات التي تكون بناء على الكفاءة والبحوث العلمية والمردود البحثي والإنتاج الفكري والتعيينات باختيار الأساتذة المناسبين لتدريس المقاييس الملائمة في كل تخصص، ومما يظهر من الجدول فإن نسبة نمو من الفترة (2010_2011) إلى السنة الدراسية (2011_2012) كانت متزايدة بقوة في رتبة أستاذ مساعد وأستاذ محاضر نظرا لاحتياجات المؤسسة من الموارد البشرية في هيئة التدريس والتي تنتج عن ظهور تخصصات جديدة وتزايد عدد الطلبة، أما في رتبة أستاذ التعليم العالي زادت النسبة بأستاذ واحد فقط نظرا لأن الترقية إلى هذه الرتبة تستغرق وقت ولها شروط للاستيفاء بالقبول. أما في الفترة الدراسية (2013_2015) تناقصت نسبة النمو حيث تناقص التوظيف في رتبة أستاذ مساعد نظرا لتشبع المؤسسة من الأساتذة في هذه الرتبة وكذا تزايد الأساتذة في رتبة أستاذ محاضر بنسبة قليلة، اما في رتبة أستاذ التعليم العالي فنلاحظ تزايد يميل للثبات لعدد الذي مصدره عملية الترقية والتي تأخذ فترة طويلة.

3-1-3) مخرجات جامعة يحي فارس بالمدية:

استمرت أعداد الطلبة بمؤسسة التعليم العالي بولاية المدية في تصاعد مستمر خلال الخماسي(2010/2015)، فما تنتجه مؤسسة التعليم العالي لولاية المدية يمثل أعداد كبيرة من الطلبة حاملي الشهادات، حيث من ناحية الكم فهو كبير جدا في كل التخصصات، لكن من ناحية الكيف فهذا ما يقيس جودته سوق الشغل ومتطلباته.

وعليه ومن خلال الدراسة الميدانية قد تحصلنا على العدد الإجمالي لخريجي جامعة يحي فارس بالمدية في كلياتها وما تتضمنه من تخصصات، وهي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (02): تطور عدد المتخرجين في جامعة يحي فارس بالمدية في الفترة (2011–2014)

السنة الجامعية	النظام الكلاسيكي					
	ش.د.ج.ت**	مهندس	ليسانس	ماجستير	دكتوراه	المجموع
2011/2010	40	110	1935	74	–	2159
2012/2011	0	0	1814	83	–	1897
2013/2012	0	0	697	41	10	748
2014/2013	0	0	95	43	2	140

السنة الجامعية	نظام ل.م.د.		
	ليسانس	ماستر	المجموع
2011/2010	971	147	1118
2012/2011	1043	218	1261
2013/2012	3277	686	3963
2014/2013	3113	818	3931

* نظام ليسانس ماستر دكتوراه * شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية ** شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية

المصدر: معطيات مصلحة الشهادات، رئاسة الجامعة، جامعة يحي فارس بالمدية، جوان 2015.

يتضح من العرض لعدد خريجي جامعة يحي فارس بالمدية أن التعليم العالي يعد فرصة متاحة لأفراد المجتمع من خلال شروط المنافسة العلمية، ونميز أن هناك زيادة سريعة على الطلب في التعليم الجامعي في ولاية المدية على غرار الولايات الجزائرية الأخرى، بحيث الطلب على الالتحاق بالجامعة متزايد بنسبة كبيرة، والدليل على ذلك هو نسبة الزيادة الملحوظة في عدد خريجي الجامعة في الفترة (2011–2014)، وكذا زيادة الكليات وزيادة الفروع في التعليم العالي بجامعة المدية بناء على زيادة الأعداد المتقدمة من الطلاب للدراسة الجامعية مقارنة بالمقاعد المتاحة في الجامعة وبناء على السياسة التي تنتهجها الحكومة الجزائرية في تمكين كل شخص من الاستفادة من التعليم لتحقيق جانب من جوانب التنمية الاجتماعية، مما أدى إلى تضخم الأعداد المقبولة والتي أدت بدورها إلى التأثير على جودة التعليم في الجامعة وبالتالي يؤثر ذلك على جودة المتخرج من الطلبة. ومن جهة أخرى فهناك ضعف في توجيه الطلبة نحو فروع التعليم العالي المتنوعة بناء على قدراتهم واهتماماتهم مما يساهم في عدم توازن حجم الطلبة في التخصصات، إذ معظمهم يجدون أنفسهم

يدرسون تخصصات قد اجبروا على دراستها لظروف معينة، أو يدرسون تخصصات لا وجود لها في سوق الشغل.

ويمكن عرض الجدول رقم (3) الذي يوضح عدد خرجي جامعة يحي فارس بالمدية للموسم الجامعي 2014/2013 على النحو الأتي:

الجدول رقم (03): متخرجي السنة الدراسية 2013_2014 في كليات جامعة يحي فارس بالمدية

الكليات	ليسانس		ماستر	ماجستير	دكتوراه
	LMD	كلاسيك			
علوم وتكنولوجيا	857	0	354	10	6
الآداب واللغات	762	0	147	13	9
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	593	60	69	16	/
العلوم الإنسانية والاجتماعية	577	0	119	/	/
الحقوق	324	35	129	4	/
المجموع	3113	95	818	43	15

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات نيابة ما بعد التدرج والبحث العلمي، رئاسة جامعة يحي فارس بالمدية، جوان 2015.

يوضح الجدول أعلاه أن المتخرجين في نظام (L.M.D) قد تغلب على النظام الكلاسيكي، فعند مقارنة النسب بين الماستر، الماجستير والدكتوراه فإننا نلاحظ أن النظام الكلاسيكي يفقد وزنه إذ هو في طريق الزوال ويضمحل سنة بعد أخرى ذلك لإحلال نظام (L.M.D) محله. فولوج الطلبة لنيل الدرجات العلمية لما بعد التدرج (الماجستير والدكتوراه) يتحدد فيها أعداد الطلاب وفق الشروط والمعايير المنظمة للعملية التعليمية، ففي مستوى الماجستير والتي عرفت الزوال في أغلب الشعب والتخصصات يتم التسجيل فيها من خلال التفوق في مسابقات تجرى على مستوى الجامعات في بعض التخصصات، بعكس الماستر الذي يضخ فيه أعداد كبيرة من الطلبة ذوي شهادة الليسانس بنظام(L.M.D) بالإضافة إلى نسبة معينة من طلبة النظام الكلاسيكي. فهل

تتوافق طبيعة الشهادات الممنوحة للطلبة مع متطلبات سوق الشغل؟ وهل يستوعب سوق الشغل بولاية المدية هذه الطاقات البشرية؟

3-2) سوق الشغل بولاية المدية :

يعكس لنا واقع الحال بولاية المدية بأنَّ مؤهلات التشغيل تتغير سنة بعد سنة، إذ يوجد من التخصصات التي أصبحت غير مقبولة من عدة مؤسسات أو يستوجب تعديلها وإضافة بعض المؤهلات لها والتي على رأسها تعلم اللغات الأجنبية. هذا ما يعاني منه الكثير من متخرجي الجامعات، فإما أن تكون لهم كفاءات ومؤهلات عالية للظفر بمنصب شغل، أو شغل أي منصب مؤقت يتنافى ومؤهلاتهم في برنامج عقود ما قبل التشغيل مع ضعف الأمن الوظيفي لهم وهذا ما يشكل عبء على المؤسسات المشغلة لزيادة العاملين عن حاجتها. ولذلك لا يمكن حل مشاكل التشغيل في إطار قواعد السوق البحتة، بل على السلطات العمومية أن تسعى إلى تزويد الاقتصاد باليد العاملة الملائمة لكي يستطيع العمل أن يخلق بدوره ديناميكية على مستوى سوق العمل التي تؤدي إلى تحقيق المزيد من التشغيل.

3-2-1) التشغيل والمشاريع الاستثمارية لولاية المدية :

يتميز سوق العمل بولاية المدية بتوسع المجال الاستثماري وزيادة المؤسسات حيث عرفت في الآونة الأخيرة ولاية المدية انطلاق مشاريع كبرى مهيكلة تعزز مسار التنمية بالولاية في كل المجالات وخاصة تلك التي تمس الاحتياجات الضرورية لحياة المواطن ضمن البرنامج الخماسي للتنمية 2014/2010 في مختلف القطاعات والذي بلغت قيمته الإجمالية 103,384 مليار دج. وبالنسبة لسنة 2014 كانت حصيلة المشاريع الإجمالية المعتمدة موزعة على النحو الأتي:

جدول رقم (04): المشاريع الاجمالية المعتمدة موزعة على القطاعات في ولاية المدية

القطاع	العدد الإجمالي للمشاريع	عدد المشاريع المعتمد في 2014	المبلغ الإجمالي للاستثمار (بألف دينار)	مناصب الشغل
الصناعات الغذائية	50	19	13.928.159	3.811
الصناعة	121	51	69.219.700	17.111
الخدمات	8	4	1.111.503	231
مواد البناء	56	26	35.361.775	6.087
التجارة	2		368.786	99
السياحة	10	6	1.709.476	513
المياه والطاقة	2	1	412.883	132
المجموع	**249**	**107**	**121.889.374**	**27.984**

المصدر: مجيد عمور، جسور التيطري، دورية تصدر عن ولاية المدية، العدد 2015/03، ص 33.

من خلال الجدول نلاحظ أن المشاريع التنموية تزداد في ولاية المدية في كل القطاعات من قطاع الصناعة والخدمات والسياحة...الخ، بتفاوت في العدد فقد لوحظ أن مجال الصناعة يحوز على أكبر عدد من المشاريع وهو ما يفسره انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المدية والتي تدعمها الحكومة، وهذا ما يرمي إلى فتح مناصب شغل لشباب ولاية المدية، لكن يبقى حجم الاستثمار ليس كافيا لامتصاص البطالة. إن التعقيد الشديد للتكامل الولائي في مجالات الاستثمار والإنتاج والاستهلاك يتطلب قدرة استيعابية سياسية وفنية أكبر على مستوى القيادات العليا للسيطرة على مختلف الاستثمارات في شتى القطاعات المتوفرة في ولاية المدية وفتح مناصب عمل للمتخرجين من الجامعة وتحريك النشاط الاقتصادي، ففي لقاء أجراه والي ولاية المدية ضمن فعاليات اليوم الدراسي للاستثمار فإنه أشاد بأهم المشاريع التي استفادت منها ولاية المدية خلال الخماسي 2010–2014، وقد تم استحداث خلال هذه الفترة ما لا يقل عن 20.020 منصب منها 20.286 منصبا خلال سنة 2014.

3-2-2) التشغيل من خلال الوظيف العمومي بولاية المدية:

يمثل الوظيف العمومي أهم منفذ يتجه إليه خريجي الجامعات بالإضافة إلى طالبي العمل من مستويات دراسية أخرى أو حتى دون شهادات للظفر بمنصب عمل حتى لو كان بصفة مؤقتة للهروب من شبح البطالة، وفي جديد الوظيف العمومي لولاية المدية فإن مفتشية الوظيف العمومي لولاية المدية تحصي الأتي:[26]

- عدد الإدارات العمومية 29؛
- عدد المؤسسات العمومية 48؛
- عدد البلديات 64.

ومن جهة أخرى فإن عملية التوظيف في القطاع العمومي تعرف زيادة ملحوظة من سنة 2013 إلى سنة 2014 والتي نلخصها في الجدولين المواليين:

الجدول رقم(05): تعداد التوظيفات الخارجية لسنة 2013 في الوظيف العمومي لولاية المدية

التخصص	عدد المسابقات	المناصب المالية المفتوحة	المناصب المالية
الموظفين	528	1.331	1.169
الأعوان المتعاقدين	-	1.088	1.025
المجموع	528	2.419	2.194

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على بيانات مكتب مدير مفتشية الوظيفة العمومية بمركز الأرشيف لولاية المدية.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المناصب المالية المفتوحة لم تستغل كليا إذ عدد المناصب الباقية تقدر بـ 450 منصب (18,6%) في حين الطلب على الشغل متزايد ويعود ذلك حسب مدير مكتب المفتشية للوظيف العمومي لعدة أسباب منها عدم توافق الوظيفة مع مؤهلات الباحثون عن العمل، تجاوز المدة المحددة لوضع المترشحون الملفات، خطأ في الإجراءات، انعدام بعض التخصصات وغير ذلك من الأسباب التي ذكرت، إذ أن كل قطاع له قانون أساسي للتوظيف وفق نظام المسابقات. أما في سنة 2014 فإنَّ الوظيف العمومي عرف زيادة نسبية لعدد المناصب المالية المفتوحة والمناصب المالية المستغلة، ونوضح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم(06): تعداد التوظيفات الخارجية لسنة 2014 في الوظيف العمومي لولاية المدية

التخصص	عدد المسابقات	المناصب المالية المفتوحة	المناصب المالية
الموظفين	640	1.969	1.423
الأعوان المتعاقدين	-	941	775
المجموع	640	2.910	2.198

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على بيانات مكتب مدير مفتشية الوظيفة العمومية بمركز الأرشيف لولاية المدية.

من الجدول أعلاه نميز وجود تفاوت بين عدد المناصب المالية المفتوحة وعدد المناصب المالية المستغلة، لأن هذه الحصيلة _وفق مدير مكتب مفتشية الوظيفة العمومية_ تخص الفترة من بداية السنة المالية إلى غاية 31 مارس 2015، فباقي المناصب المالية المفتوحة فهي في إطار الإنجاز وقد حدد أخر أجل لعمليات التوظيف بعنوان السنة المالية 2014 حتى تاريخ 30 أفريل 2015، ويتم التوظيف وفق معايير وشروط تحدد من خلال الجهة الوصية عن التشغيل.

وقد قدرت مسابقات التوظيف خلال الخماسي(2010_2015) بـ (3.199) مسابقة، منها (702) خلال 2014، وكانت عدد التنصيبات خلال الخماسي (2010_2014) تقدر بـ (14.743) منصبا، منها (3.979) منصبا خلال سنة 2014.[27]

3-2-3) التشغيل في إطار برامج الإدماج الاجتماعي:

هناك حركية واسعة لولاية المدية في تشغيل عدة شرائح في إطار القضاء على البطالة من خلال جهاز نشاط الإدماج الاجتماعي،جهاز إدماج حاملي الشهادات(PID)، برنامج الجزائر البيضاء، وبرنامج التنمية الجماعية التسأهمي، ويأتي تفصيلها كالأتي:

- **التشغيل من خلال جهاز نشاط الإدماج الاجتماعي بولاية المدية:** إن مشكلة البطالة هي مشكلة تخص المجتمع ككل، وتضطر الدولة إلى التدخل من خلال البطالة المقنعة للتقليل من آثارها الاقتصادية والاجتماعية السيئة، وتنطبق هذه النظرة على الجزائر، حيث أصبحت المؤسسات العمومية تعج بالموظفين من خريجي الجامعات وغيرهم في إطار برنامج التشغيل المؤقت والذي أحدث عدة مشاكل إدارية منها الصراعات وغموض الدور، انخفاض

الإنتاجية، ضعف الأمن الوظيفي ...الخ، ونبين تطور تشغيل الطلبة الجامعيين بعقود ما قبل التشغيل من خلال جهاز نشاط الادماج الاجتماعي لولاية المدية في الجدول أدناه:

الجدول رقم(07) : تعداد التوظيفات في اطار عقود ما قبل التشغيل للفترة 2014/2012

السنوات	الحصص من المناصب المالية					المجموع
	القطاع الإداري		القطاع الاقتصادي			
	ليسانس	تقني سامي	القطاع العام	القطاع الخاص		
			ليسانس	ليسانس	تقني سامي	
2012	451	25	65	65	0	606
2013	1.780	199	25	139	0	1.944
2014	1.620	212	9	53	10	1.683

المصدر: وكالة التنمية الاجتماعية(ADS) بولاية المدية، جوان 2015.

نرى من خلال الجدول أن في السنوات (2012 - 2013) فإن أغلب خريجي الجامعات بشهادة ليسانس وشهادة تقني سامي وجهوا إلى القطاع الإداري بـ (476) متخرج و(130) فقط ذوي شهادة ليسانس موجهين للقطاع الاقتصادي ويعود ذلك من وجهة نظرنا عدم تقبل القطاع الاقتصادي الخاص أو العام لعملية توظيف أخرى في إطار عقود ما قبل التشغيل. أما سنة (2014) فنلاحظ تفاوت في عدد الطلاب الذين وظفوا وذلك حسب احتياجات وقدرة مؤسسات القطاع الإداري أو القطاع الاقتصادي، وحسب الحصص المالية التي تقدمها الدولة لهذه الفئة.

- **التشغيل من خلال جهاز إدماج حاملي الشهادات(PID) بولاية المدية:** كانت الحصة الممنوحة خلال الخماسي (2010-2014) تقدر بـ 7.290 منصبا بغلاف مالي إجمالي 1.248.291دج منها 1.595 منصبا خلال 2014 بمبلغ يقدر بـ238.901.040دج.
- **برنامج الجزائر البيضاء لولاية المدية:** استفادت الولاية خلال الخماسي (2010-2014) من حصة تقدر بـ 540 مشروعا مما سمح بتوفير 4.320 منصب شغل منها 130 مشروع خلال سنة 2014 إنشاء 1.120 منصب عمل.
- **برنامج التنمية الجماعية التسأهمي لولاية المدية:** استفادت الولاية خلال الفترة(2010-

2014) من غلاف إجمالي يقدر بـ 103.063.894دج سمح بإنجاز 36 منها(04) خلال سنة 2014.

3-2-4) الوكالة الولائية للتشغيل بالمدية :

تعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل قبلة لكل طالبي العمل الجامعيين وغيرهم والتي تقوم بإحصاء وتبويب وترتيب الأعمال والمناصب حسب مضمون الأنشطة والكفاءات من خلال قاعدة مشتركة، وتهدف إلى تطوير آلية عملية مشتركة لوضع مختلف التدخلات في سوق الشغل وتحقيق الملائمة بين الاحداثية (عمل_تكوين). وعليه فقد كانت المناصب المالية المستحدثة خلال سنة 2014 تقدر ب (7.913) منصب.[28]

وكاستنتاج فإن عملية التشغيل في ولاية المدية ديناميكية ومستمرة لكنها لحد الساعة لم تستطع الهياكل الخاصة بتشغيل خريجي جامعة الدكتور يحي فارس التوفيق بتوفير مناصب شغل لكل المتخرجين وإن وجدت فهي محدودة ومؤقتة لا تلبي احتياجات المتخرجين، ولا تتوافق مع مؤهلاتهم. مما يدفع ببعض المتخرجين إلى البحث عن مناصب شغل في القطاع الخاص أو إقامة مشاريع مصغرة أو التوجه إلى مجال التجارة.

الخاتمة:

تغيرت وتزايدت الآن متطلبات السوق الجزائري للتشغيل في مجالات كثيرة وتنوعت التخصصات المطلوبة فيه، فتعددت الوظائف المتاحة في القطاعين العام والخاص وعليه فقد تنوعت متطلبات التشغيل، وأصبحت أولويات الحكومة الجزائرية هو كيفية التقليل من البطالة خاصة عند الشباب الذي يعتبر قوة بشرية لابد من الاستفادة منها لزيادة القوة الإنتاجية، ولاحتواء الطلب المتزايد على مناصب الشغل لابد على وزارة العمل التفكير جديا في بناء استراتيجيات تمكنها من السيطرة على البطالة، وإيجاد حلول أنجع لفك خناق أزمة التشغيل المؤقت (البطالة المقنعة) الذي أرهق العديد من خريجي الجامعات وأثقل كاهل المؤسسات الاقتصادية والقطاع الإداري.

ويمكن عرض أهم النتائج المتوصل إليها على النحو الأتي:

- تسعى الحكومة إلى إحداث موائمة بين مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل بما يؤدي إلى تلبية احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان تنمية القدرات البشرية لدعم التنمية البشرية المستدامة؛
- إن سوق العمل في ولاية المدية بصفة خاصة والوطن بصفة عامة لا يعتمد الآن على نوع الشهادة ولكن يعتمد على مدى تأهل الخريج ومدى إعداده من حيث قبوله لاستيعاب وبسرعة مضمون العمل في المؤسسة المستقبلة وبرامج التربص، بالإضافة إلى مدى إلمامه باللغات الأجنبية ومدى إجادته لاستخدام الكمبيوتر؛
- لابد أن يكون طالب العمل مستعد لأي عمل في مجال تخصصه أو أي مجال أخر يكون له سابق معرفة به، ويكون له معرفة كاملة بسوق العمل ليختار التخصص الذي يتوافق معه؛
- إن الارتقاء بنوعية مخرجات الجامعة لا تتطلب فقط الإمكانات المادية والبشرية للمنظومة التعليمية، بل تتطلب تطوير أنظمة وبرامج ومناهج تعليمية تتبناها الجامعات لتحقق تطابق كمي ونوعي مع احتياجات سوق العمل، وقيام جامعة يحي فارس بتحضير وتجهيز الطالب ليقوم بدور أسمى في سوق الشغل وحيال مجتمعه لأنَّ دوره في الجامعة يختلف تماما عن دوره

كموظف في أي مؤسسة عمومية أو خاصة.

وبناء على نتائج التحليل، هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تأخذ بها مؤسسات التعليم العالي لإحداث توافق بين مخرجاتها وسوق الشغل بولاية المدية فإننا نوصي بما يلي:

- اختيار جامعة يحي فارس بالمدية التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل فعليا بهذه الولاية وذلك بعد القيام بدراسة شاملة لكل القطاعات الناشطة في سوق العمل، سواء كانت للقطاع الخاص أو العام وتحديد أهم التخصصات المستجدة؛
- عقد اتفاقيات مشتركة بين جامعة يحي فارس بالمدية والمؤسسات بمختلف نشاطاتها في القطاعين العام والخاص لتدريب الطلاب أو إعطائهم أيام دراسية ميدانية حتى يتسنى للطالب التقرب أكثر من تلك المؤسسات وفهم أعمق للتخصص، والتفاعل بشكل مباشر مع المؤسسات لتسهيل عملية التشغيل مستقبلا ولسد الفجوة بين التعليم العالي وواقع المؤسسات؛
- إبرام لقاءات بين أبرز الشخصيات للشركات والمؤسسات بولاية المدية _أو حتى من خارجها_ وبين طلبة الجامعة لاحتكاك الطلبة مباشرة مع الفكر العلمي والعملي للمؤسسات لنقل الخبرة في مجال العمل وغرس مفاهيم جادة حول بيئة المؤسسات وما تطلبه من تخصصات وكفاءات وسلوكيات عملية، ليكون الطالب صورة واضحة عن مجال الشغل؛
- يفترض أن تلغي الجامعة بمختلف كلياتها التخصصات التي لا تناسب سوق الشغل أو تعديلها وإعادة النظر في المحتوى العلمي الذي يدرس للطلبة وبرامج التعليم العالي، وتطوير مناهج أساسية أكثر اتساعا وتوافقا مع التعليم الحديث في الدول المتقدمة؛
- اعتبار الجامعة مصدر التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية لولاية المدية وللوطن ككل، إذ تساهم مؤسسات التعليم العالي وبالأخص الجامعة في الارتقاء بالفكر الإنساني للطلبة وتحفيزهم على الإبداع والابتكار مع تشجيع تبني القطاع الخاص لمخترعات المبدعين المحليين؛
- التركيز على تشجيع الاستثمار المحلي لولاية المدية وللوطن ككل بتبني استراتيجيات يتم من خلالها تحسين الإجراءات وتبسيطها، وتعديل التشريعات والبيئة الاستثمارية والتي من شأنها تحقيق أهداف التنمية المستدامة للولاية.

الهوامش والمراجع:

[1] محمد عوض الترتوري & اغادير عرفات جويحان، «إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات»، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006، ص 135.

[2] خالد عبد الوهاب الزيديين، «القيادة الإدارية وتطوير منظمات التعليم العالي»، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص19.

[3] سامي سلطي عريفج، «الجامعة والبحث العلمي»، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص ص 34-35.

[4] جواد كاظم لفتة، «الإدارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي»، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 143-144.

[5] جون بريتان، تارلا شاه، ترجمة دلال بنت منزل النصير، «إدارة الجودة في التعليم العالي منظور دولي عن التقويم المؤسسي والتغيير»، فهرسة ونشر مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2007، ص ص 43-45.

[6] MATERU Peter, «Amélioration de l'enseignement supérieur en Afrique subsaharienne : Etat de la question, défis, opportunités et pratiques positives», Document de la Banque Mondiale, Juin 2007, p18, Disponible sur le site : http://siteresources.worldbank.org, consulter le: 02/09/2015.

[7] مليكة عرعور، «الجودة في التعليم العالي الجزائري: دراسة تحليلية مبنية على معالجة وثيقية»، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، مجلة دولية محكمة، تصدرها كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة بسكرة، العدد 6، جوان 2013، ص ص 181-202.

[8] محسن الظالمي & آخرون، «قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل: دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط»، ورقة بحثية، ص 3، متاحة على الموقع: https://faculty.psau.edu.sa/.../doc-6-doc-2b7768fbcdb86bdb2c9288a0e598، تاريخ الاطلاع: 2015/09/01.

[9] المرجع السابق لـ جواد كاظم لفتة، ص 295.

[10] المرجع السابق لـ محسن الظالمي & آخرون، ص 6.

[11] CHERGUI Khalil, « Le Management des institutions de l'enseignement supérieur en Algérie: l'orientation vers la qualité totale», Revue des Sciences Humaines, Université Mohamed Khider Biskra No : 27/28 Novembre 2012, pp 7-22.

[12] أحمد مصطفى، «مخرجات التدريب المهني وسوق العمل في الأقطار العربية»، المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين، 2001، ص89.

[13] فائق مشعل قدوري العبيدي & آخرون، «التوافق بين مخرجات التعليم العالي (العلوم الإدارية) ومتطلبات سوق العمل: رؤية للتجربة العراقية»، بحوث وأوراق عمل، مؤتمر استراتيجيات التعليم العالي وتخطيط الموارد البشرية، مصر، 2013، ص ص 447_448.

[14] رحيم حسين ، «سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم»، ضمن ملف موضوعات في الاقتصاد الجزائري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلّة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية العددان 61- 62، شتاء ـ ربيع 2013، ص142.

[15] نعيمة محمد أحمد، «موائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل: دراسة تطبيقية تحليلية»، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث حول تكامل مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل في القطاع العام والخاص لجامعة البلقاء التطبيقية وبالتعاون مع أكاديمية جلون، الأردن، 28 افريل-1ماي 2014، ص 9.

[16] بن فايزة نوال، «إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990–2007) حالة الوكالة الوطنية للتشغيل »، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (تخصص اقتصاد كمي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ، 2009/2008، ص44.

[17] جديد، مطبوعة بيان الصالون الوطني للعمل، رقم 01، 5 افريل 2015.

[18] http://www.algerie1.com/actualite/algerie-12-million-de-demandeurs-demploi-recenses-en-2015(2015/06/20 تاريخ الاطلاع).

[19] http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/dernieres_nouvelles_algerie/59278 . تاريخ الاطلاع (2015/06/20).

[20]KHAOUA Nadji, «L'entreprise, l'Université et le Marché du Travail en Algérie : tentative d'analyse», P14, ، مجلة بحث دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح ورقلة، الجزائر ، العدد 6 2008.

[21] BERKANE Youcef & BOUADAM Kamel, «Les effets de la mondialisation sur l'éducation et l'emploi en Algérie», Revue des Sciences Économiques et de Gestion éditée par la faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, université Ferhat Abbas, Sétif, Algérie, N°4 (2005), pp 87-101.

[22] بومدين يوسف، «التعليم العالي وعلاقة مخرجاته بسوق العمل والتنمية في الجزائر بين الواقع والمأمول»، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي حول الجامعة والتشغيل، الاستشراف، الرهانات والمحك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية بالتعاون مع مخبر التنمية المحلية المستدامة، يومي 04 و05 ديسمبر 2013، ص ص 14_15.

[23] أيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،مجلة علمية دورية متخصصة محكمة يصدرها مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد السادس، السداسي الأول،2009، ص 281.

[24] كون فتيحة، أثر تطور الأجور على مستوى المعيشة لموظفي مؤسسات التعليم العالي بالجزائر منذ سنة 2008 لغاية 2013 (دراسة ميدانية بجامعة المدية)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (تخصص مالية ونقود)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2014/2013، ص 134.

[25] مكتب الإحصاء، رئاسة جامعة يحي فارس بالمدية، جويلية 2015.

[26] بيانات مكتب مدير مفتشية الوظيفة العمومية بمركز الأرشيف لولاية المدية.

[27] هواري عياش & آخرون، جسور التيطري، حصيلة انجاز البرنامج التنموي لسنة 2014، الأشغال العمومية: مشاريع كبرى مهيكلة تعزز المسار التنموي للمدية، دورية تصدر عن ولاية المدية، العدد03، 2015، ص 34.

[28]المرجع السابق لـ هواري عياش & آخرون، ص 34.